خمسون درساً في الاقتصاد الاسلامي

تغطى السوق العالمية من بريطانيا إلى شواطئ البحر الأسود شرقاً. وعليه، فلماذا لم يتطور الوضع الاقتصادي آنذاك من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية ـ وفقاً لقانون التطور الحتمي وكما حدث في القرن الثامن عشر ـ والمفروض أن الشروط المادية للتطور كلها حاصلة. إن التاريخ يبرهن على العكس فقد كان قيام النظام الإقطاعي سبباً في القضاء على الرأسمالية التجارية والعودة إلى (الاقتصاد المغلق) والاكتفاء بالمنتوجات المحلية البسيطة وهو اقتصاد شبه بدائي. فهل هذا هو النمو التاريخي؟ أم أنه يشكل نكسة وتراجعاً لقوانين المادية التاريخية، وعقبة في وجه النمو الاقتصادي؟ وهكذا نجد دائماً فشل الماركسية في مختلف خطواتها وتحليلاتها مما يدعو للأسى على حال أولئك الذين غرتهم الألفاظ الماركسية الرنانة التي لا تخفي وراءها واقعاً حقيقياً.